

دور التقدير الذاتي في زيادة حصيللة الإيرادات الضريبية في السودان

(دراسة ميدانية على ديوان الضرائب - البحر الاحمر)

The Role of Self-Esteem in Increasing Tax Revenue in Sudan (Field study on the Tax Office – Red Sea)

إعداد: د. عفراء الفاضل محمد عثمان: ديوان الضرائب – البحر الاحمر-السودان

Prepared by: Dr. Afraa Al-Fadil Mohammed Othman: Tax Office – Red
Sea – Sudan

المستخلص:

تناولت الدراسة دور التقدير الذاتي في زيادة حصيللة الإيرادات الضريبية في السودان دراسة ميدانية على مكاتب ديوان الضرائب بولاية البحر الاحمر وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى مساهمة استخدام الإقرار الذاتي المقدم من قبل المكلف بدفع الضريبة في رفع التحصيل و زيادة الإيرادات الضريبية ، وتم التعبير عن مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤل التالي إلى أي مدى يمكن أن يساهم أسلوب التقدير الذاتي للضريبة في زيادة التحصيلات من الإيرادات الضريبية في السودان، وهدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم وأهمية الاتجاهات الحديثة في تقدير الضريبة و الوقوف على مفهوم وأهمية وأهداف التقدير الذاتي للضريبة و دراسة وتحليل العلاقة بين التقدير الذاتي وزيادة الإيرادات الضريبية، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج منها أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة أن التزام المكلفين بالإقرار الذاتي له دور ايجابي في زيادة حصيللة الإيرادات الضريبية والإقرار الذاتي له دور كبير في بناء الثقة بين الإدارة الضريبية والمكلف ، وأوصت الدراسة بضرورة إلزام المكلفين بدفع الضريبة بملء الإقرار الذاتي وعدم إجبار مفتشي الضرائب على التقدير الإيجازي وضرورة الإلمام الكامل لمفتش ديوان الضرائب باللوائح والقوانين والتشريعات المحاسبية والضريبية وذلك بالتدريب المستمر .

الكلمات المفتاحية: التقدير الذاتي - الإقرار الضريبي - الإيرادات الضريبية- ديوان الضرائب

Abstract:

The study examined the role of self-esteem in increasing the outcome of tax revenues in Sudan, **a field study** on the tax office in the Red Sea State. The study **problem** was represented in knowing the extent of the contribution of using self-declaration in raising collection and increasing tax revenues. The research problem was expressed by answering the following question: How far can the tax self- Declaration method increase the collections of tax revenues in Sudan?. The study **aimed** to identify the concept and importance of recent trends in tax estimation, and stand on the concept, importance and objectives of tax self- Declaration and study and analyze the relationship between self- Declaration and increasing tax revenues. The study **results**: the statistical analysis of the responses of the

study sample individuals showed that the commitment of the taxpayers to self-declaration has a positive role in increasing the outcome of tax revenues and self-declaration has a major role in building confidence between the tax authorities and the taxpayer. **The Recommendations,** The necessity of obliging the taxpayers to fill out the self-declaration, Instead of forcing the tax inspectors to make a summary estimate, and the need for the tax bureau inspector to be fully familiar with the accounting and tax regulations, laws and legislations, with continuous training.

Keywords: The self-esteem -tax declaration - the outcome of tax revenues-Taxation Chamber.

أولاً: الإطار المنهجي:

تمهيد:

تؤدي الضرائب دوراً اقتصادياً وأجتماعياً وسياسياً مهماً في جميع أنحاء العالم على اختلاف أنظمتها، كما تستخدم كأداة مهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتوقف نجاح السياسة الضريبية على النظام الضريبي وسلامة مقوماته المختلفة، وعلى الدور الذي تؤديه السلطة التشريعية والإدارة التنفيذية الضريبية والسلطة القضائية. ومن أجل نجاح هذا الدور لابد من فرض نظام ضريبي يهدف إلى تحديد الدخل بشكل كامل ودقيق، والزام المكلفين بدفع الضرائب بتقديم اقرار ضريبي مرفقاً بالوثائق المحاسبية التي ينص عليه القانون. قد كان للأزمات المتعاقبة وإنهيار العديد من الشركات العالمية بسبب تلاعبها بالقوائم المالية وتواطؤ مجالس الإدارة التنفيذية الذي عمل على ظهور الحاجة إلى تشريعات وقوانين تزيد من السيطرة والرقابة على هذه الشركات من قبل مؤسسات الدولة ودوائرها، إن أساس فكرة التقدير الذاتي للدخل مبنية على تقدير المكلف لدخله الخاضع للضريبة بنفسه عبر تعبئة نموذج يوزع على كافة المكلفين حسب أوضاعهم القانونية، وهذا يقلل من الجهد والوقت الذي يبذله الجهاز الضريبي في فرض الضريبة، وهو أسلوب مستخدم في كثير من الدول المتقدمة بصورة فعالة وحيوية، كما استخدم في كثير من الدول النامية. إن هذا الاتجاه في تقدير ضريبة الدخل سيؤدي إلى زيادة ثقة المكلفين في الإدارة الضريبية، كما يعمل على تحقيق مبدأ الالتزام الطوعي لقانون الضرائب، إضافة إلى تعزيز الثقة بين الأثنين واستخدام نماذج سهلة ومبسطة في تقديم

الإقرارات الضريبية، فالتقدير الذاتي يعد من الإصلاحات المهمة في النظام الضريبي إذ يؤدي إلى تطوره واقترابه من أنظمة الدول المتقدمة والابتعاد عن النظام القديم. إن عالم اليوم أصبح يعتمد على مختلف الأنظمة المعلوماتية سواء كانت في بداية نشوئها أم لمراحل متطورة جداً في مجالها ومراحلها المختلفة.

مشكلة الدراسة:

يعاني النظام الضريبي السوداني من خلل في كفاءة أدائه، حيث لا توجد أسس وقواعد تحكم أداء الإدارة الضريبية، وأن التشريع الضريبي يعاني من الغموض في بعض نصوصه وعدم العدالة في توزيع العبء الضريبي بين فئات الممولين، كما يعاني المجتمع الضريبي من ضعف الوعي الضريبي وإن أغلبية الممولين لا يحتفظون بدفاتر وسجلات محاسبية منتظمة وأن النظم المحاسبية المطبقة في الوحدات الاقتصادية يشوبها نوع من الضعف وعدم الإكتمال. بالتالي تتمثل مشكلة الدراسة في هل يؤدي الإقرار الذاتي في زيادة التحصيلات من الإيرادات الضريبية. وتم التعبير عن مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

١- إلى أي مدى يمكن أن يساهم أسلوب التقدير الذاتي للضريبة في زيادة التحصيلات من الإيرادات الضريبية في السودان .

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية البحث في الاعتبارات الآتية:

١. الأهمية العلمية: تتمثل الأهمية العلمية في الآتي:

أ. إضفاء جانب نظري لموضوع البحث وهو الربط بين موضوع احد الآليات الضريبية وهو التقدير الذاتي ووزيادة الإيرادات الضريبية .

ب. تتبع أهمية البحث من إلقاء الضوء على أحد الموضوعات الهامة المتعلقة بالسياسة الضريبية وهي الاتجاهات الحديثة في تقدير الضريبة عبر اعتماد أسلوب التقدير الذاتي بهدف مساعدة القائمين على قانون الضريبة في إعادة تقييم الأساليب التقليدية المتبعة، بما يحقق الأهداف التي تسعى الضريبة إلى تحقيقها وفقاً للظروف السائدة عن طريق التعرف على المشاكل التي تواجه المكلفين وآليات التغلب عليها وصولاً إلى تعظيم الإيرادات الضريبية دعماً للخزينة العامة.

أهداف الدراسة:

١. التعرف على مفهوم وأهمية الاتجاهات الحديثة في تقدير الضريبية.
٢. الوقوف على مفهوم وأهمية وأهداف التقدير الذاتي للضريبة.
٣. دراسة وتحليل العلاقة بين التقدير الذاتي وزيادة الإيرادات الضريبية .

فرضية الدراسة:

تسعى الباحثة إلى إختبار صحة الفرضية الآتية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آلية التقدير الذاتي للضريبة و زيادة حصيلّة الإيرادات الضريبية في السودان .

منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام استمارة استبانة في جمع البيانات الأولية من مكاتب ديوان الضرائب بولاية البحر الأحمر خلال العام ٢٠٢٠م، أما المصادر الثانوية تمثلت في الكتب العلمية المتخصصة والدوريات والبحوث العلمية.

حدود البحث:

١. الحدود الزمانية: ٢٠٢٠م.
٢. الحدود المكانية: ديوان الضرائب بولاية البحر الأحمر.

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة: مصطفى، (٢٠١٠م)

هدفت الدراسة إلى بيان مدى إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة في الهيئة العامة للضرائب، مع تحديد متطلباتها الأساسية لتطبيقها ودور في تحسين الاداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية ، وتمثلت مشكلة الدراسة في معاناة الهيئة العامة للضرائب من بعض جوانب القصور في الأداء الاستراتيجي لافتقارها إلى آلية عمل تحكم وتنظم العمل داخل المنظمة وخارجها. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، إنتطبيق مبادئ الحوكمة في الهيئة العامة للضرائب يعد ضرورة وذلك نظراً لأهمية الإدارة الضريبية ودورها المؤثر في النظام الضريبي باعتبارها جزء مهم من مكونات النظام الضريبي وأثرها المهم في تحقيق أهداف السياسة الضريبية للدولة المتمثلة بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، اوصت الدراسة بتبني مفهوم الحوكمة في الهيئة العامة للضرائب لما له من أثر في تحسين أداء الهيئة وحماية

حقوق الأطراف ذات علاقة بالهيئة وتحقيق العدالة وضمان الإفصاح والشفافية والمساءلة مما يؤدي إلى تعزيز ثقة المكلفين بعدالة النظام الضريبي.

دراسة: أيمن، (٢٠١١م):

هدفت الدراسة إلى إبراز أهم مشكلات تطبيق الضريبة على المبيعات في عدد من الدول، ثم اقتراح إطاراً للتحاسب الضريبي باستخدام تكنولوجيا المعلومات، مكافحة التهرب الضريبي من سداد الضريبة على المبيعات وتخفيض أو القضاء على حالات التهرب الضريبي وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية الأساليب المستخدمة في تحديد الوعاء الصحيح للضريبة للكشف عن التهرب الضريبي في الضريبة العامة على المبيعات للكشف عن التهرب الضريبي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن الضريبة العامة على المبيعات أحد أهم أدوات السياسة المالية في الوقت الحالي، أن تطبيق الضريبة العامة على المبيعات يواجه بعضاً من المشكلات من أهمها التهرب من أداء الضريبة مما يتعارض مع مبدأ العدالة الضريبية.

دراسة: يوسف، (٢٠١٧م):

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة على النظام الضريبي السوداني وإبراز دورها في زيادة مستوى الالتزام الضريبي للممولين، التعرف على دور تطبيق الحوكمة الضريبية على زيادة جودة التقارير المالية، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن النظام الضريبي السوداني يعاني من خلل في كفاءة عملية التحاسب الضريبي وطبيعة العلاقة القائمة بين الأطراف ذوي العلاقة لذلك لابد من وجود أسس وقواعد ومبادئ تحكم أدائه، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، تؤدي الحوكمة الضريبية إلى زيادة جودة بيانات التقارير المالية، الحوكمة الضريبية تعمل على زيادة الالتزام الضريبي للممولين، أوصت الدراسة بالعمل على تطبيق مبادئ الحوكمة على النظام الضريبي.

دراسة: طلحة، طارق، (٢٠١٨م)

هدفت الدراسة إلى عمل نظام إلكتروني يتيح للعميل ملء الإقرار في أي مكان يوجد فيه كما يتيح له الحصول على المعلومات المطلوبة، عمل نظام محاسبي لحساب ضريبة الدخل الشخصي، تطبيق مبدأ الحوكمة الإلكترونية عن طريق الاستفادة من التقنيات الحديثة، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن العميل يحتاج الحضور لمكتب لضريبة الدخل الشخصي بديوان الضرائب لتسليم إقراره الشهري مما يؤدي إلى ضياع الوقت والجهد للمكلف، كما أن هناك غرامة مالية تفرض عليه عند تأخير التسليم

كما يوجد اهدار تكاليف تتفق على الموظفين الميدانيين (وقود سيارات ونثرات) هنالك معاناة حقيقية في تقديرات الضرائب مما يشكل عبء زائد على الديوان وتوجد مصاعب في جمع كل ملفات ولايات السودان الثمانية عشر ولاية. توصلت الدراسة إلى نتائج منه، تم تنفيذ نظام الالكتروني يتيح للعميل ملء الاقرار في أي مكان يوجد فيه كما يتيح له الحصول على المعلومات المطلوبة،. اوصت الدراسة برفع وزيادة درجة التفاعلية بين المكلفين وديوان الضرائب للمواقع الالكترونية وبين الموقع الالكتروني المتطور.

دراسة: ياسر، (٢٠١٨م)

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الحوكمة الضريبية في تفعيل اسلوب التقدير الذاتي ودراسة وتحليل العلاقة بين تطبيق الحوكمة الضريبية وتعزيز الشفافية والإفصاح في الاجراءات المتبعة من قبل كل من الإدارة الضريبية والمكلفين ، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن النظام الضريبي السوداني يعاني من خلل في كفاءة عملية التقدير الضريبي وطبيعة العلاقة القائمة بين الأطراف ذوي العلاقة لذلك لابد من وجود أسس وقواعد ومبادئ تحكم ادائه من أجل إتساق وتوافق اركانه (التشريع الضريبي - الإدارة الضريبية - المجتمع الضريبي) ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن وضوح التشريع الضريبي يقلل من المنازعات الضريبية مما يفعل أسلوب التقدير الذاتي، التشريع الضريبي الذي يراعي للظروف الاقتصادية للممولين يؤدي إلى تجويد اسلوب التقدير الذاتي، اوصت الدراسة بضرورة تقديم الاستشارات الاقتصادية والمساعدة المادية بما يؤدي إلى التزام المكلف بالتقدير الذاتي.

ثالثاً: الإطار النظري:

الإطار المفاهيمي للتقدير الذاتي للضريبة:

تقوم الأنظمة الضريبية الحديثة وإداراتها على مبدأ الالتزام الطوعي الذي يعني أن المكلفين يؤدون طواعية ما عليهم من التزامات ضريبية أساسية، مع تدخل محدود فحسب من جانب الموظفين المعنيين بالإيرادات. ويتحقق ذلك الالتزام الطوعي عملياً من خلال نظام الربط الضريبي الذاتي، حيث يقوم المكلفون بحساب التزاماتهم الضريبية، واستكمال إقراراتهم الضريبية وتقديم الإقرارات والمدفوعات إلى إدارة الضرائب وقد يخضعون بعد ذلك للفحص.

مفهوم التقدير الذاتي للضريبة:

عرف التقدير الذاتي للضريبي أن يحدد الممول بنفسه ولنفسه وعاء الضريبة من خلال حصر كافة معاملاته واستئزال كافة نفقاته، وهو يتمشى مع الفكر الضريبي الجديد، الذي أساسه الالتزام الطوعي

لتقديم الاقرار مع تحمل المصلحة عبء الثبات صحة أو عدم صحة ما ورد بإقراره الضريبي.
(أبوالمعاطي، ٢٠١١م) ، وعرف بأنه تقديم المكلف تصريحاً عن نتائج أعماله كما هو مبين في دفاتره
ومستنداته . (سليمان، ٢٠١٣م)

مفهوم التقدير الذاتي للضريبة وفقاً للتشريعات المنظمة لعمل ديوان الضرائب السوداني: التقدير الذاتي
للضريبة هو النظام الذي يقوم فيه الممول بتقدير مبلغ الضريبة المفروضة عليه وفقاً للقانون والأسس
المتبعة بواسطة سلطات الضرائب، أي أنه نظام يمثل بموجبه الممولون بالتزاماتهم الضريبية دون
تدخل من الإدارة الضريبية. كما عرف بأنه هو النظام الذي يقوم بموجبه دافع الضريبة بتقدير ضريبة
الدخل الواجبة على نشاطه وفقاً للقانون والاورام والتعليمات والأسس المسبقة في تحديد الربح الضريبي
أي أنه النظام الذي يمثل نية الممولين للوفاء بالتزاماتهم الضريبية دون تدخل من سلطات الضرائب
(أدم ، ٢٠١١م).

يعد الاقرار الذاتي الضريبي السنوي الذي يقدمه الممول اعترافاً مبدئياً منه بالأرباح التي عادت عليه
من مباشرة نشاط عمله التجاري أو الصناعي أو الخدمي أو الأنشطة المالية الأخرى. مما تقدم يتبين
للباحثة أن التقدير الذاتي هو أسلوب متقدم في تقدير قيمة الضريبة، وهو مستخدم في معظم الدول
المتقدمة ذات الاقتصاديات القوية بشكل فعال وحيوي يعمل بشكل فعال على خلق نوع من الثقة بين
الممول والإدارة الضريبية من خلال تقديم الإقرار الضريبي موقع عليه من قبل الممول يتضمن الدخل
الخاضع للضريبة المستحقة السداد يقدم إلى الإدارة الضريبية للتأكيد عليه.

أهمية التقدير الذاتي للضريبة:

تتمثل أهمية التقدير الذاتي للضريبة في الاعتبارات التالية:

١. يساعد في التخلص من الأساليب البدائية أو التقليدية للتقدير التي تنطوي على تقدير جزافي
وحالات إجحاف وعدم تقدير ظروفهم بشكل انفرادي، بينما يحقق نظام التقدير الذاتي العدالة في
التقدير والاحتساب وفقاً لظروف المكلف الذي سيحدد وعائه الضريبي بنفسه . (محمد، ٢٠١٤م)
٢. ترجع أهمية التقدير الذاتي من كونه يعمل على خفض تكاليف الامتثال الضريبي، بجانب رفع كفاءة
الإدارة الضريبية وفعاليتها، حيث تصبح إجراءات تقديم الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب عملية أقل
إرهاقاً
٣. يعتبر التقدير الذاتي للضريبة بالغ الأهمية في الوقت الحاضر لمسايرته للتطورات الحديثة في
الفحص والنظام الضريبي بصفة عامة، وكأي نظام يعتمد نجاحه على توافر مقومات تطبيقه.

٤. تتجه الأنظمة الضريبية الحديثة على مبدأ الالتزام الطوعي، ومفاده أن المكلفين يؤدون ما عليهم، التزامات ضريبية بطريقة اختيارية وطوعية عبر الربط الضريبي الذاتي، ويتدخل محدود وبسيط من جانب الإدارة الضريبية.

٥. يحقق أسلوب التقدير الذاتي للضريبة تخفيضاً في تكاليف تقدير الدخل الخاضع للضريبة، واحتساب تلك الضريبة وجبايتها، عن تلك التكاليف التي يتم إنفاقها في أساليب التقدير الأخرى، إذ تنحصر التكاليف وفقاً لاسلوب التقدير الذاتي على الفحص الضريبي للحالات التي يتم اختيارها بشكل استثنائي (على، ٢٠١٣م)

٦. يعد التقدير الذاتي من الأساليب الحديثة التي يتم اتباعها في معظم النظم الضريبية المتقدمة ويقصد به أن يتولى المكلف بنفسه تقدير دخله الخاضع للضريبة وحساب قيمة الضريبة المستحقة وبمبادرة ذاتية. فمن خلال الاعتماد على الاقرار الضريبي الذي يقدمه المكلف للسلطة المالية وعلى الدخل السنوي الذي تظهره الحسابات الختامية للشركات يتم تحديد الوعاء الضريبي ولذلك يترتب على المكلف مسئوليات تتمثل بالاحتفاظ بسجلات كافية وملاءمة وتحقق الموثوقية للسلطة المالية (مصطفى، ٢٠١٥م)،

٧. يساعد في استثمار أفضل للوقت سواء للموظف المالي أو للمكلف من خلال اختصاره للوقت اللازم لتقدير وإحتساب وتسديد الضريبة في الوقت المحدد، لأن إجراءات التقدير في ظل أسلوب التقدير الذاتي لن تتعدى تقديم تقرير ضريبة الدخل مع البيانات المالية مع دفع مبلغ الضريبة مرة واحدة سنوياً (أو بشيك)، تسلم إلى الإدارة الضريبية المختصة.

٨. يوفر هذا الأسلوب الأجواء الصحيحة لاستعادة ما فقدته مهنة المحاسبة ومراجعة الحسابات من أهمية وهيبة، ويضمن معاييرها الفنية والاخلاقية، بعد سنوات من ممارسة المهنة في بيئة غير صحيحة، إذ ستكون مخرجات مهنة المحاسبة (القوائم المالية)، عند تطبيق هذا الأسلوب هي الأساس في تحديد الوعاء الضريبي، ومن ثم تحديد ضرائب الدخل المستحقة على هذا الوعاء.

٩. من المؤثرات الهامة في السياسة الضريبية، الاسلوب المتبع لتحديد الوعاء الضريبي، ويقصد بالوعاء الضريبي المبلغ الواجب خضوعه للضريبة، حيث تتوقف النتائج التي تنتظر من فرض الضريبة على التحديد السليم والعاقل للوعاء، بل تتحدد السياسة المالية الحاضرة والمستقبلية للمنشآت، فإذا ما تم هذا التحديد على أسس وقواعد مرتجلة جاءت السياسة المرسومة على أساسه خاطئة ومضللة، الأمر الذي قد يورد المنشآت موارد الهلاك ويتحطم صرح البلاد الاقتصادي وتتقوض أركانه (الناغي، ١٩٩٤م). ولأغراض تحديد الوعاء الضريبي وربط الضريبة تتضمن التشريعات ما يقضي

بالزام الممول بتقديم إقرار عن نتائج نشاطه مرفقاً به المستندات المؤيدة لذلك، على اعتبار أن الممول هو أعلم بعناصر دخله ونفقاته.

١٠. من أهم مزايا نظام التقدير الذاتي، تقليل تكلفة تقدير وتحصيل الضريبة بتحويل جزء كبير من هذا العبء على دافع الضريبة، بجانب أنه يُريح دافعي الضريبة من التردد المستمر على إدارة الضرائب، كما يوفر جهد عمليات التقدير لدافعي الضريبة، ويعمل على تركيز إجراءات التحصيل فقط في الأشخاص الخاضعين للمراجعة ومتابعة الشيكات المُسددة مع الإقرارات لبقية دافعي الضريبة، ويسهم في الحد من الاستثناءات، وتعظيم الإيرادات الضريبية في وقتٍ مُبكر، وتقليل التكلفة، تحقيق التنمية الاقتصادية، وإنفاذ قوانين الضرائب، والسعي لبناء الثقة بين إدارة الضرائب ودافعي الضريبة، والحد من التهرب الضريبي. ويؤكد أحد الباحثين أن الهدف من نظام التقدير الذاتي تحديد الوعاء الضريبي الكامل، الصحيح، الذي بموجبه تربط الضريبة.

١١. لقد ذكرت العديد من المزايا التي حققها الاقرار الذاتي للضريبة، فقد ذكر أحد الكتاب بأن مزايا الاقرار الذاتي للضريبة يتمثل في النقاط التالية: (هنا، ٢٠٠٧م):

أ. يقلل التكلفة الادارية التي تتكبدها الادارة في فحص وربط جميع الحالات وتخصيص التكلفة فيما يحقق مزيداً من الفاعلية لطببق القانون.

ب. يجعل للربط الذي يجريه الممول ذاتياً حجية قانونية في مواجهة إدارة الضريبة حيث يعتبره القانون صحيحاً ومعبراً عن حقيقة المركز الضريبي للممول.

ج. يتضمن تقييداً لسلطة الإدارة الضريبية مما يقلل من حجم الفساد الاداري.

١٢. إن إتباع هذا الأسلوب في التقدير سوف يشجع اصحاب الشركات على التعامل مع الأشخاص المسجلين في دوائر الضريبة ويساهم في البدء بالتخلي عن اسلوب التقدير بموجب نسب الضوابط السنوية. وأن نجاحه سوف يساهم في رفع الوعي الضريبي والحد من التهرب الضريبي ومد جسور الثقة مع المكلفين ويكون بداية لخلق أجواء قبول المؤسسة الضريبية في المحيط الذي تعمل به، وهذا الأمر لا يتم في ليلة واحدة وإنما ينمو ويتوسع مع مرور الزمن مع إيلاء الأمر الاهتمام المطلوب (عصام، ٢٠١٠م).

ترى الباحثة أن أهمية التقدير الذاتي للضريبة تنبع من كونه الزام قانوني في مواجهة إدارة الضريبة، يقلل التكلفة الادارية التي تتكبدها الادارة في فحص وربط جميع الحالات، وتعظيم الإيرادات الضريبية في وقتٍ مُبكر وأخيراً تدعيم الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية.

أهداف التقدير الذاتي للضريبية: تتمثل أهداف التقدير الذاتي للضريبية فيما يلي:

١. تتمثل أهداف التقدير الذاتي للضريبية وفقاً للتشريعات المنظمة لديوان الضرائب السوداني في الآتي:

- رفع درجة الإمتثال الطوعي، بجانب زيادة كفاءة التحصيل، والحد من الطعون والنزاعات بين الطرفين، بالإضافة إلى توفير الجهد والوقت وتبسيط الإجراءات.

- يهدف التقدير الذاتي إلى تحديد الدخل بشكل شامل ودقيق اعتماداً على المعلومات المحصلة من المكلف نفسه، مما يزيد من درجة الثقة بين المكلف والإدارة لكون هذه الطريقة تتصف بالحيادية والموضوعية، ولا تخضع المكلف إلى الوقوع في دائرة الحكم الشخصي للمخمن، وتشعر المكلف أنه قد شارك في تقدير الضريبة المستحقة عليه، وأن هذه المشاركة تعد حجر الأساس في نجاح أي نظام ضريبي معاصر، وتحقق أهدافه بكفاءة وفعالية. ويمكن للإدارات الضريبية أن تساعد في تشجيع التوجه الحديث نحو التقدير الذاتي عبر استخدام الوسائل الآتية:

أ. حث المكلفين على تعبئة كشوف التقدير الذاتي اختياراً من أجل الحصول على أعلى درجة ممكنة من الطوعية، وإرشادهم لكي يتعرفوا على حقوقهم وواجباتهم الضريبية عبر النشرات والكُتيبات ذات العلاقة.

ب. تحديد معدلات اقبال المكلفين على التقدير الذاتي ومعرفة معدلات عدم اقبالهم والبحث الحقيقي بأسباب ذلك ووضع الحلول المناسبة.

د. العمل الدؤوب والبحث المستمر عن وسائل أخرى لتشجيع التقدير الذاتي للمكلفين وشرط أن تكون مناسبة وأكثر كفاءة وأقل تكلفة. لتنفيذ أسلوب التقدير الذاتي يستخدم نماذج معينة يعبئها المكلف بنفسه، تسمى كشف التقدير الذاتي أو الإقرار الضريبي، يصرح بها عن كافة الإيرادات التي حصل عليها في العام على وفق القوانين والتشريعات التي تصدرها السلطات المختصة. (أسعد وهناء، ٢٠١٦م).

٣. هنالك العديد من الأهداف المتعلقة بتطبيق التقدير الذاتي في السودان منها:

تحصيل الإيرادات في وقت مبكر، والحد من النزاعات المترتبة على التقدير الإداري وذلك عن طريق إشراك الممول في تقدير الضريبة الواجبة عليه، توفير الكثير من الوقت والجهد المبذول في عملية الإدارة والتحصيل والاستئنافات، والعمل على بناء قاعدة ضخمة وقوية للمعلومات، تبسيط الإجراءات

الضريبة فيما يتعلق بتقديم الاقرارات وسداد الالتزامات، بناء الثقة بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة. إن الإطار القانوني لأسلوب التقدير الذاتي في السودان

الإيرادات الضريبية في السودان:

مفهوم الإيرادات العامة: تمثل الإيرادات مجموع الاموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية او من انشطتها واملاكها الذاتية او من مصادر خارجية عن ذلك سواء قروض خارجية او داخلية او مصادر تضخمية تغطية الانفاق العام خلال فترة زمنية معينة ،وذلك للوصول الى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية (نوال، ٢٠١٢م) .

وتعريف آخر للإيرادات العامة هي مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي .(سوزي، ٢٠٠٠م).

مصادر الإيرادات: ويفهم من هذه التعريفات ان الإيرادات العامة متنوعة ومتعددة وأهمها الضرائب - الهبات - المساعدات - أموال الدومين - الزكاة - الأثمان العامة - الأتاوات - الرسوم والاصدار النقدي ،فيما يلي نبذة مختصرة عنها:

أولاً: الضرائب: حيث تعتبر أهم الإيرادات العامة فالحكومات المختلفة تعتمد عليها بصفة اساسية في تغطية جانب كبير من الانفاق العام

وبلاحظ أن مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتعدد استخداماتها لتحقق الى جانب وظيفتها التمويلية اهدافا اخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية وأصبحت الضريبة فريضة الزامية تقوم الدولة بتحديد ما تتمتع به من سيادة ويلتزم الممول بسدادها متى ما انطبقت عليه شروطها دون مقابل تحقيقا لاهداف المجتمع .

ثانياً: الرسوم: تعتبر هي أحد مصادر الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتمويل انفاقها العام فالدولة وجدت نفسها أمام ضرورة توفير بعض الخدمات التي يمكن تقسيمها الى وحدات مختلفة والتي يعود من أدائها نفع عام للمجتمع ككل وفي نفس الوقت نفع خاص مباشر على بعض افراد المجتمع يمكن تحديدهم وتقدير قيمة المنفعة الخاصة التي عادت على كل منهم مقابل هذه الخدمة مثال ذلك الشهر العقاري والتراخيص لمزاولة بعض المهن الخ . فالرسوم هي مبلغ من المال تحددته الدولة ويدفعه الفرد في كل مرة تؤدي اليه خدمة معينة تعود عليه بنفع خاص وتنطوي في نفس الوقت على منفعة عامة ويمكن تمييز الرسم عن الضريبة في: أن الضريبة الزامية وجبرا

بغض النظر عن المنافع التي تعود على دافع الرسم من خدمة معينة تؤدها الدولة فالرسم يمكن تقادى دفعه في حالة عدم التقدم للحصول على الخدمة والضريبة لا يستطيع تقادى دفعها.

الإيرادات الضريبية:

تعول الحكومة السودانية على إيرادات الضرائب في ميزانيتها السنوية كل عام ، بنسبة لا تقل عن ٧٤ في المائة ، وتحقق ضريبة القيمة المضافة وحدها ٧٠ في المائة من الإيرادات الضريبية التي تشكل بدورها نسبة ٧٠ في المائة من الإيرادات الكلية لميزانية البلاد لعام ٢٠١٦-٢٠١٧ فقط .

أما في العام الحالي ٢٠٢٠م ارتفعت الإيرادات الضريبية في الربع الأول من العام لتبلغ أكثر من ١٨ مليون جنيه سوداني (نحو ٦٤٠ ألف دولار) ، بنسبة زيادة بلغت ٣١ في المائة عن العائدات نفسها للعام الماضي ، وبلغ الأداء النقدي المورد لحسابات الخزنة نحو ١٦,٧ مليون جنيه بنسبة مساهمة ٩٠ في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية ، فيما بلغت نسبة أداء الضرائب المباشرة ١٠٤ في المائة من الربط النسبي ، وبلغت نسبة أداء ضريبة القيمة المضافة ١٠٢ في المائة .

وعزا تقرير صادر عن ديوان الضرائب حول أداء الديوان للعام ٢٠١٩م زيادة الإيرادات وكفاءة الأداء إلى جهود الديوان والمشاركة وتعاون المكلفين .

ترى الباحثة أن تعاون المكلفين مع الديوان يتمثل في التزام المكلفين بالقرار الذاتي مما جعل العلاقة بين ديوان الضرائب والمكلفين أكثر سلاسة وظهر هذا التعاون من خلال زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.

رابعاً: الدراسة الميدانية:

مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة من موظفي ديوان الضرائب بلغ عدد أفرادهم (١٠٠) موظفاً، حيث وزعت الاستبيانات عليهم وتمت الإجابة على (١٠٠) استبانته، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل (١٠٠) استبانته بنسبة (١٠٠%) .

جدول (١) يوضح التكرارات والنسب المئوية لعبارات فرضية الدراسة

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	اتجاه العبارة
تبسيط الإجراءات الضريبية	٢٢ %٢٢	٤٣ %٤٣	٣ %٣	٢٣ %٢٣	٩ %٩	أوافق
توفير الكثير من الوقت والجهد	٣٦ %٣٦	٢٧ %٢٧	٦ %٦	٢١ %٢١	١٠ %١٠	أوافق
تأكيد دافعي الضريبة لدخلهم الخاضع للضريبة	٣١ %٣١	٢٤ %٢٤	١٢ %١٢	٢٣ %٢٣	١٠ %١٠	أوافق
تحقق الواقعة المنشئه للضريبة	١٤ %١٤	٤٠ %٤٠	٢٠ %٢٠	٢٠ %٢٠	٦ %٦	أوافق
تحقيق الرضا للمكلفين بدفع الضريبة	١١ %١١	٤٣ %٤٣	١٣ %١٣	٢٤ %٢٤	٩ %٩	أوافق
تجميع كافة البيانات والمعلومات التي تقيد في تقدير المادة الخاضعة للضريبة	١٥ %١٥	٣٨ %٣٨	١٣ %١٣	١٦ %١٦	١٨ %١٨	أوافق

بناء الثقة بين الإدارة الضريبية والمكلف	٢٦	%٢٦	٢٦	%٢٦	١٩	%١٩	٨	%٨	أوافق
زيادة الإيرادات الضريبية للدولة	١٦	%١٦	٣٥	%٣٥	٢٧	%٢٧	١١	%١١	أوافق

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

تلاحظ الباحثة من الجدول (١)، مما يلي:

١. أن ٦٥% من أفراد العينة يوافقون على أن تبسيط الإجراءات الضريبية، بينما ٣٢% لا أوافق و٣% محايد.
٢. أن ٦٣% من أفراد العينة يوافقون على أن توفير الكثير من الوقت والجهد، بينما ٣١% لا أوافق و٦% محايد.
٣. أن ٥٥% من أفراد العينة يوافقون على أن تأكيد دافعي الضريبة لدخلهم الخاضع للضريبة، بينما ٣٣% لا أوافق و١٢% محايد.
٤. أن ٥٤% من أفراد العينة يوافقون على أن تحقق الواقعة المنشئة للضريبة، بينما ٢٦% لا أوافق و٢٠% محايد.
٥. أن ٥٤% من أفراد العينة يوافقون تحقق الرضا للمكلفين بدفع الضريبة، بينما ٣٣% لا أوافق و١٣% محايد.
٦. أن ٥٣% من أفراد العينة يوافقون على أن تجميع كافة البيانات والمعلومات التي تقيد في تقدير المادة الخاضعة للضريبة، بينما ٣٤% لا أوافق و١٣% محايد.
٧. أن ٥٢% من أفراد العينة يوافقون على أن بناء الثقة بين الإدارة الضريبية والمكلف، بينما ٢٧% لا أوافق و٢١% محايد.
٨. أن ٥١% من أفراد العينة يوافقون على زيادة الإيرادات الضريبية للدولة، بينما ٢٧% محايد و٢٢% لا أوافق.

جدول (٢): يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات فرضية الدراسة

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبرة
٧	١,٣١	٢,٥٤	١. تبسيط الإجراءات الضريبية
٨	١,٤١	٢,٤٢	٢. توفير الكثير من الوقت والجهد
٥	١,٣٩	٢,٥٧	٣. تأكيد دافعي الضريبة لدخلهم الخاضع للضريبة
٤	١,١٣	٢,٦٤	٤. تحقق الواقعة المنشئة للضريبة
٢	١,٢٠	٢,٧٧	٥. تحقيق الرضا للمكلفين بدفع الضريبة
١	١,٣٦	٢,٨٤	٦. تجميع كافة البيانات والمعلومات التي تفيد في تقدير المادة الخاضعة للضريبة
٦	١,٢٨	٢,٥٧	٧. بناء الثقة بين الإدارة الضريبية والمكلف
٣	١,٢٠	٢,٦٦	٨. زيادة الإيرادات الضريبية للدولة
	١,٢٨	٢,٦٣	إجمالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

تلاحظ الباحثة من الجدول (٢)، ما يلي:

١. أهم عبارة من حيث مستوى الموافقة من عبارات المحور الثاني هي العبارة (تجميع كافة البيانات والمعلومات التي تفيد في تقدير المادة الخاضعة للضريبة)، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (٢,٨٤) بانحراف معياري (١,٣٦).

٢. تليها في المرتبة الثانية من حيث الموافقة العبارة (تحقق الرضا للمكلفين بدفع الضريبة)، بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (٢,٧٧) بانحراف معياري (١,٢٠).
 ٣. كما في المرتبة الثالثة من حيث الموافقة العبارة (زيادة الإيرادات الضريبية للدولة)، بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (٢,٦٦) بانحراف معياري (١,٢٠).
 ٤. في المرتبة الرابعة من حيث الموافقة العبارة (تحقق الواقعة المنشئه للضريبة)، بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (٢,٦٤) بانحراف معياري (١,١٣).
 ٥. في المرتبة الخامسة من حيث الموافقة العبارة (تأكيد دافعي الضريبة لدخلهم الخاضع للضريبة)، بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (٢,٥٧) بانحراف معياري (١,٣٩).
 ٦. في المرتبة السادسة من حيث الموافقة العبارة (بناء الثقة بين الإدارة الضريبية والمكلف)، بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (٢,٥٧) بانحراف معياري (١,٢٨).
 ٧. في المرتبة السابعة من حيث الموافقة العبارة (تبسيط الإجراءات الضريبية)، بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (١,٥٤) بانحراف معياري (١,٣١).
 ٨. في المرتبة الثامنة من حيث الموافقة العبارة (توفير الكثير من الوقت والجهد)، بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (٢,٤٢) بانحراف معياري (١,٤١).
- حيث بلغ متوسط جميع العبارات (٢,٦٣) بانحراف معياري (١,٢٨) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على جميع العبارات

اختبار الفرض:

فرضية الدراسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التقدير الذاتي للمكلف وزيادة الإيرادات الضريبية

جدول (٣) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقدير الذاتي للمكلف وزيادة الإيرادات الضريبية

الفرضية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	قيمة اختبار مربع كاي المحسوبة
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقدير الذاتي للمكلف وزيادة الإيرادات الضريبية	١٧٥	٠,٠٠٠	١٢٢٢,٣٤

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

يتبين من الجدول (٣) أن قيمة مربع كاي المحسوبة (١٢٢٢,٣٤) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (١٧٥) ومستوى دلالة (٥%) والبالغة (١٢٤,٣) فإن ذلك يشير إلى وجود هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اسالتقدير الذاتي للمكلف وبين زيادة الإيرادات الضريبية. يتضح مما تقدم تحقق فرضية الدراسة .

النتائج:

- ١- التزام المكلفين بالاقرار الذاتي له دور ايجابي في تعظيم وزيادة حصيللة الإيرادات الضريبية.
- ٢- الاقرار الذاتي يبسط الاجراءات الضريبية .
- ٣- الالتزام بالاقرار الذاتي تأكيد دافعي الضريبة لدخلم الخاضع للضريبة.
- ٤- التقدير الذاتي للضريبة يقلل التكلفة الادارية التي تتكبدها الادارة في فحص وربط جميع الحالات في وقت مبكر.
- ٥- للتقدير الذاتي دور كبير في تدعيم الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية.

التوصيات:

١. ضرورة إلزام المكلفين بدفع الضريبة بملء الاقرار الذاتي وعدم اجبار مفتشي الضرائب على التقدير الايجازي.
٢. ضرورة الإلمام الكامل لمفتش ديوان الضرائب باللوائح والقوانين والتشريعات المحاسبية والضريبية وذلك بالتدريب المستمر.
٣. ضرورة توفير كافة المعلومات التي يحتاجها المكلف بدفع الضريبة بكل معلومة يحتاجها عن كيفية ملء الاقرار الذاتي لتجنب الاخطاء.
٤. الاهتمام بتحسين العلاقة بين ديوان الضرائب ودافعي الضرائب وإطلاع المكلفين بدفع الضريبة على آخر النشرات الضريبية لضمان الشفافية.

المراجع:

- مصطفى عبد الحسين علي المنصوري، دور الحوكمة في تحسين الأداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية، (بغداد: جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، رسالة ماجستير في الضرائب غير منشورة، ٢٠١٠م).
- أيمن ابراهيم حسن، اطار محاسبي مقترح لمعالجة مشاكل التحاسب الضريبي باستخدام تكنولوجيا المعلومات، (بورسعيد: جامعة بورسعيد، كلية التجارة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، ٢٠١١م)، ص ص ٤٠٥ - ٤٠٧.
- يوسف حسن عثمان جعفر، دور الحوكمة الضريبية في زيادة جودة التقارير المالية لضمان زيادة مستوى الالتزام الضريبي للممولين، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، ٢٠١٧م).
- طلحة أحمد محمد العيد، د. طارق عبد الكريم عبد الفضيل، الاقرار الإلكتروني الضريبي ونظم دعم القرار، (الخرطوم: جامعة النيلين، مجلة الدراسات العليا، المجلد ١٠، العدد ٤٠، ٢٠١٨م)، ص ص ٣٢٣-٣٣٤.
- ياسر يوسف الجاك إدريس، الحوكمة الضريبية ودورها في تطبيق أسلوب التقدير الذاتي، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، ٢٠١٨م).

- شيماء أبو المعاطي عبدالمطلب، قياس مدى فاعلية التحليل المالي في اختيار عينة الفحص الضريب، (القاهرة: الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، المؤتمر الضريبي السابع عشر تقييم وتقويم النظام الضريبي المصري، المجلد الثالث الفترة من ٥-٧ يوليو، ٢٠١١م)، ص ٣١ - ٣٢.
- منذر سليمان خالد جرادات، أثر التقدير الذاتي على تحصيلات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل في الأردن، (بغداد: المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (٨)، العدد الثاني والعشرون، ٢٠١٣م)، ص ١٨١.
- آدم أحمد قريب، التقدير الذاتي، (الخرطوم: ضرائب ولاية الخرطوم، مجلة المشهد الضريبي، العدد ٧٧، ٢٠١١م)، ص ٣.
- أ.د. محمد حلو داود الخرسان، د. جابر حسين علي، قانون ساربينز - أوكسلي وأثره على كفاءة وفاعلية نظام التقدير الذاتي في التحاسب الضريبي، (العراق: جامعة المثنى، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٣)، العدد السابع، ٢٠١٤م)، ص ٤١.
- علي محمد علي البازي، الارتقاء بمؤهلات مدققي قسم الرقابة والتدقيق الداخلي في الهيئة العامة للضرائب لإمكانية تطبيق أسلوب التقدير الذاتي، (بغداد: جامعة بغداد، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد العاشر، ٢٠١٣م)، ص ٩٧.
- علي مصطفى عبد الحسين، مدى أهمية التزام المكلفين بالافصاح المحاسبي في تطبيق أسلوب التقدير الذاتي، (العراق: جامعة المثنى، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٥)، العدد الثالث، ٢٠١٥م)، ص ٧٩.
- د. محمود السيد الناغي، منهج المحاسبة عن الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على أرباح شركات الأموال، (المنصورة: مكتبة الجلاء الجديدة، ١٩٩٤م)، ص ١٠٢.
- هناء بشير نور الدين، تجربة التقدير الذاتي ومدى نجاحها، (الخرطوم: ورقة عمل لورشة عمل تعميم تطبيق نظام التقدير الذاتي، ٢٠٠٧م)، ص ١.
- عصام علي محمد، العلاقة بين أسلوب التقدير الذاتي أحد متطلبات الإصلاح الضريبي، (بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ملحق العدد ٢٤، ٢٠١٠م)، ص ١١٠.

- د. أسعد مبارك حسين، هناء فرح محمود عوض الكريم، دور التقدير الذاتي في تحسين جودة التقارير المالية، (الخرطوم: جامعة النيلين، مجلة الدراسات العليا، مجلد (٥)، العدد العشرون، ٢٠١٦م)، ص ٣١٢.
- نوال الرشيد حمد محمد ، تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وأثرها في الإيرادات العامة في السودان ، (الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، ٢٠١٢م) ، ص ٩٩.
- د.سوزى ناشد ، الوجيز في المالية العامة (الاسنكدرية ،دارالجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٠م)، ص ٨٥.